أنباء لبنانية

حكومة دياب.. ما بعد الثقة غير ما قبلها

لجنة البيان الوزاري تتابع اجتماعاتها.. و«الحراك» من الشارع: «لا ثقة»

متظاهرون يتسلقون الجدار الأسمنتي أمام السراي الحكومي خلال تظاهرات مساء أمس (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

حكومة د.حسان دياب ستأخذ ثقة مجلس النواب، أقله بحجم من سموا رئيسها لتشكيلها اي 69 صوتا، لكن يبدو ان ما بعد الثقة لن يكون افضل مما قبلها، فما قبلها انتظار وما بعدها قرار، وهذا القرار مرتبط بالموقف العربي مما يسمى بـ«حكومة اللون الواحد» في لبنان والموقف العربي مازال ملفوفا بالصمت، والصمت ليس علامة الرضا دائما، وأكثر ما يقلق الرئيس دياب ان رسائله المتضمنة طلب مواعيد للزيارة وصلت الى العواصم العربية وحتى الأجنبية لكن لا جواب حتى الآن، إلا من بعض الإشارات غير المشجعة.

والعقدة تكمن في اهداف هذه الزيارات فرئيس الحكومة يريد شرح الواقع اللبناني ومن ثم طلب المساعدة الممكنة على اعتبار ان الاعتراف يصبح حاصلا لمجرد توجيه الدعوة له، فيما تتوقع الأوساط المتابعة، ان ما تريده العواصم العربية والمعنية من رئيس حكومة اللون الواحد في بيروت توضيحات وتفسيرات ورؤية مدروسة للحلول لا ان تكون هذه الزيارات، مجرد تغطية لزيارات مطلوبة لعواصم اخرى.

وتنصح هذه الأوساط بأن تكون بداية الحكومة، بعد اخذ ثقة المجلس استنادا الى بيان وزاري مؤسس على تكريس الاصلاحات السياسية والمالية والمكافحة الجدية للفساد المتغلغل في مفاصل الدولة، مع اعتماد سياسة النأي بالنفس عن المحاور والمواقف الضارة بعلاقات لبنان العربية، مع ازالة آثار المرحلة الباسيلية في وزارة الخارجية والإدارات الاخرى، ومن ثم التوجه عربيا وغربيا، وإلى المجتمع الدولي، الذي وضع مثل هذه الشروط.

في غضون ذلك تابعت لجنة البيان الوزاري اجتماعاتها برئاسة الرئيس حسان دياب ظهر امس استنادا الى خريطة عمل من خلال بيان وزاري بعيد عن الجمل الإنشائية والمطولات والتعقيدات اللغوية والتفسيرات المتناقضة والوعود.

وعلى صعيد الموازنة العامة المفترض مناقشتها وإقرارها في مجلس النواب قبل نهاية هذا الشهر، قال الرئيس نبيه بري ان المجلس تسلم مشروع الموازنة بمرسوم احاله إبان حكومة الحريري بتاريخ 21 نوفمبر قبل ايام من استقالتها، وكان مقررا المباشرة بمناقشتها في الثلث الثالث من الشهر نفسه، بالتزامن مع انتفاضة 17 اكتوبر حيث تعذر معها اجتماع المجلس واجتماع اللجنة اللبنانية للمال والموازنة، وباتت البند الوحيد على جدول اعمال المجلس الذي لا يسعه الخوض في أي أمر آخر قبل التصويت عليها.

واضاف بري ان انقضاء العقد الاستثنائي لمجلس النواب من غير التصويت على الموازنة يضع هذه مجددا «بين يدي مجلس الوزراء ومن ثم إصدار رئيس الجمهورية مرسوما يجعل الموازنة نافذة وفق الصيغة التي احيلت بها الى مجلس النواب في المرة الأولى، وهذا امر يسيء إلى المجلس ويظهره متلكئا حيال واجبه الدستوري، وقال ان امام المجلس 53 مشروع قانون مؤجلا.

وفي هذا السياق، غرد النائب سامي الجميل رئيس حزب الكتائب عبر «تويتر» قائلا: الحكومة السابقة محاصصة، الحكومة الحالية محاصصة، الحكومة السابقة تضع موازنة الغرائب، الحكومة الحالية تتبنى موازنة الغرائب.

وكانت رئاسة المجلس ومن خلال الدوائر الرسمية المعنية، طوقت مداخل مجلس النواب بالجدران المعدنية المصفحة والأسلاك الشائكة وجعلت له مدخلا واحدا، في اطار منع الحراك الشعبي من الوصول إليه خلال اجتماعاته من اجل الموازنة العامة أو الثقة بالحكومة، وعلى نحو لا سابقة له، في ظل قرار للحراك بمنع اجتماعات المجلس مهما كانت الدوافع.

في هذه الاثناء صدر عن مكتب الإعلام في القصر الجمهوري بيان يتناول فيه نشر وسائل الإعلام من حين إلى آخر كلاما ومواقف تنسبها إلى الرئيس ميشال عون تارة باسم «مقربين من الرئيس» وأخرى باسم «فريق الرئيس» وطورا باسم زوار الرئيس تتضمن معلومات غير صحيحة حينا وغير دقيقة احيانا. وأكد المكتب ان اي كلام لا يصدر عن الرئيس مباشرة او عن مكتبه الإعلامي لا يمكن الاعتداد به.

وعن الوضع المالي المتردي، قال عون ان ثمة مسؤولين مباشرين عنه هما مصرف لبنان المركزي المسؤول عن السيادة النقدية ووزارة المال المسؤولة عن وضع موازنات بعجز كبير ورد فشل خطة الكهرباء في جزء كبير منها هو عدم دفع وزارة المال الاموال المخصصة.

إلى ذلك نظمت اعداد كبيرة من المتظاهرين اللبنانيين مسيرات حاشدة جابت الشوارع الرئيسية في العاصمة بيروت، تحت عنوان «لا ثقة بحكومة التكنومحاصصة»، وذلك رفضا للحكومة الجديدة برئاسة د.حسان دياب رئيس الوزراء.

وردد المتظاهرون المشاركون في المسيرات هتافات تعبر عن رفضهم للتركيبة الحكومية الجديدة، معتبرين انها حكومة «محاصصة طائفية مقنعة وتمثل استنساخا للحكومة السابقة التي اسقطتها انتفاضة 17 اكتوبر الماضي» وليست حكومة اختصاصيين (تكنوقراط) مستقلين التي طالب بها الشعب اللبناني في انتفاضته.

وجابت المسيرات ـ التي انطلقت بشكل متزامن ـ معظم شوارع العاصمة بيروت، وشارك فيها شرائح متعددة من مختلف الفئات العمرية، رافعين أعلام لبنان ومنددين بتكرار تعرض المتظاهرين لاعتداءات بالضرب من قبل اشخاص محسوبين على جهات حزبية معروفة في محاولة لإرهاب المحتجين وترويعهم وإجبارهم على العدول عن النزول للشوارع.

واشاروا الى ان مسار تأليف الحكومة الجديدة اظهر انها «حكومة محاصصة تقليدية» تقاسمت فيها القوى والتيارات والاحزاب السياسية الحقائب الوزارية فيما بينها، دون ادنى اعتبار للشعب ومطالبه ـ على حد تعبيرهم ـ مشددين على رفضهم الطرح القائل بإعطاء الحكومة الجديدة الفرصة للعمل.

النائب زياد حواط لـ «الأنباء»: نجاح الحكومة رهن بقدرتها على استعادة الثقة الداخلية والخارجية

بيروت ـ اتحاد درويش

رأى النائب عن تكتل الجمهورية القوية زياد حواط أن معيار نجاح الحكومة الجديدة برئاسة حسان دياب مرتبط بمدى قدرتها على استعادة ثقة اللبنانيين بدولتهم، كما استعادة ثقة المجتمع الدولي بلبنان، معتبرا ان هذه الحكومة ليست على قدر طموح الشباب الثائر منذ أكثر من مائة يوم مطالبا بأبسط حقوقه، متمنيا لو كانت تشكلت حكومة استثنائية في هذه المرحلة الخطيرة التي يمر بها لبنان الذي يتخبط بأزماته المتعددة منذ أكثر من عشرين عاما لكانت أحدثت صدمة إيجابية إنما حصل العكس وجاءت ردة فعل الشارع المنتفض رافضة لها بشكل قاطع.

وأوضح حواط في تصريح لـ «الأنباء» أن موضوع الثقة التي سيمنحها التكتل لحكومة دياب رهن بقدرتها على تقديم بيان وزاري مختلف لا نسخة طبق الأصل عن البيانات السابقة، مشددا على مدى قدرة البيان الوزاري على مقاربة الملفات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وملفات الفساد وسلاح حزب الله ومعالجة كل هذه الملفات من زاوية مصارحة اللبنانيين وإلا فلا مستقبل للبنان. وأكد أن أمام الحكومة الجديدة تحديات كبيرة، أولها تقديم رؤية واضحة وصريحة عن حجم الأزمة التي يواجهها لبنان على كافة الصعد وكيفية إدارتها والتصدي لها بشكل صريح بعيدا عن إطلاق الوعود، لافتا الى ان اللبنانيين اليوم يقعون بين سوء إدارة الدولة وملاحقة قضاياهم الحياتية والمعيشية اليومية وبين الصراع الإقليمي الذي انهك لبنان.

ولفت حواط الى أن القوات اللبنانية سبق لها أن طالبت بحكومة من اختصاصيين مستقلين غير مرتبطين بالأجندات الحزبية والخارجية واعتبرونا أننا نعطل تشكيل الحكومة، مؤكدا أن موقف القوات يومذاك ناجم عن رؤيتها أنه لم يعد بمقدور هذه الطبقة السياسية أن تشكل حكومة في حجم المرحلة التي يمر بها لبنان خصوصا ان لاعبا جديدا فرض نفسه وبقوة على الحياة السياسية وهو هؤلاء الثوار في المدن والمناطق اللبنانية المختلفة الذين يرفعون الشعارات المطلبية.

واعتبر حواط أننا اليوم أمام حكومة جديدة عنوانها العريض لا يوحي بالثقة، آملا أن يكون الأداء الحكومي على قدر طموح اللبنانيين، مؤكدا ان ذلك مرتبط بطبيعة الجدية المفترض ان تتعاطى بها الحكومة مع الملفات الشائكة وكيفية مقاربتها للأزمة الخانقة التي تشتد على اللبنانيين يوما بعد يوم من غلاء في الأسعار وتراجع في الخدمات الأساسية وإقفال للمؤسسات، مشيرا الى ان هناك وزراء في هذه الحكومة يتمتعون بالمصداقية وعلينا الانتظار والمراقبة، والعبرة في النتائج.

انتعاش سوق الذهب والعقارات.. في مقابل حجز المصارف أموال اللبنانيين

بيروت ـ جويل رياشي

اللبنانيون ممنوعون من السفر، إلا لحاملي الأوراق النقدية «كاش»! نعم، هذا ما خلص اليه العديد من الذين تلقوا رسائل نصية، تفيد بتوقف العمل في الخارج ببطاقاتهم المصرفية المغنطة الخاصة بحسابات التوفير أي لمدخراتهم، واقتصار العمل على بطاقات الدين، مع تحديد سقف مالي ضئيل ولائحة خاصة غير معلنة بالمشتريات، لا تتضمن ما تعتبره المصارف كماليات.

هكذا الحال اعتبارا من الأيام القليلة الماضية، مع مبادرة عدد من المصارف الى إبلاغ زبائنها بـ «حزمة» جديدة من الإجراءات القاسية، والتي تتخذ دائما من جانب واحد، من أحد طرفي العقد، أي المصارف، دون إتاحة حق الاعتراض للزبائن، أو بالحد الأدنى تخييرهم بين القبول او فسخ العقود، ونيل مدخراتهم تاليا.

الإجراءات المصرفية تزداد قساوة، واللبنانيون يفكرون ببدائل تتيح لهم حماية «جنى العمر». ومن المخارج المتاحة، القبول بخسارة نسبة مئوية من الأموال، في حال التمكن من تحريرها بواسطة شيكات مصرفية مضمونة، وتسييلها لدى من يملك إمكانية الدفع نقدا، بعد حسم قد يصل الى 30٪ من قيمتها!

حتى كتابة هذه السطور، لم تسفر ولادة حكومة جديدة، سميت «حكومة الإنقاذ» التي تضم وزراء تكنوقراطا برئاسة د.حسان دياب، عن انفراج في الأسواق المالية، أو على صعيد الإجراءات المصرفية.

أكثر منذ ذلك، زادت صراحة الوزراء الجدد من هلع اللبنانيين، فوزير المال غازي وزني تحدث عن استحالة عودة صرف صرف الدولار الأميركي الى 1500 ليرة (السعر الرسمي المحدد من قبل مصرف لبنان). في حين قال وزير الطاقة والمياه ريمون غجر إن لا حل قريبا لمشكلة الكهرباء. وذكر أن الحل المستدام (إقامة معامل إنتاج) يستغرق فترة لا تقل عن خمس سنوات.

سقف السحوبات المالية بالدولار الأميركي والليرة اللبنانية انخفض في عدد من المصارف، وصولا الى 400 دولار أميركي شهريا مقسمة على أربع دفعات في نصف المصارف العاملة في لبنان!

في السابق وحتى الأمس القريب، كانت إمكانية سحب أموال نقدية من الخارج متاحة، ولو بتقاضي عمولة مرتفعة على قيمة السحب، إلا انه تم بداية وضع سقوفات للسحب، في ضوء إقبال اللبنانيين على السحب من الخارج بإرسال بطاقاتهم الى أقارب وأصدقاء للقيام بهذه العمليات. ثم حددت غالبية المصارف الأول من فبراير المقبل موعدا لوقف العمل ببطاقات حسابات التوفير في الخارج.

من البدائل أيضا، تحريك سوق العقارات، والإقبال على شراء الأراضي والوحدات (الشقق) السكنية، عبر شيكات مصرفية مضمونة، تحت هاجس تخفيف حجم الخسارة، وحفظ قيمة المدخرات بسوق العقارات بعيدا من الحسابات المصرفية.

البعض يقبل على شراء الذهب، الذي فقدت أجزاء منه (السبائك من كيلو وأونصة) من السوق الداخلية، وبات الحصول عليه يتطلب معرفة بعدد من تجاره «الصاغة»، أو اللجوء إلى السوق السوداء، أو عبر دول الخليج.

بدائل وابتكارات لبنانية، وفق «حاجة الضرورة» في أيام غير مسبوقة في التاريخ اللبناني حتى في الحرب الأهلية (1975 ـ 1990).

لا ثقة ميدانية من اللبنانيين بالنظام المصرفي اللبناني، الذي لطالما جعل من بيروت «سويسرا الشرق» ماليا، وموئلا آمنا للمودعين العرب وغيرهم.

قطاع تعرض لضربة قاسمة في بلد يراد لأهله التحول إلى الطريقة القنزويلية وغيرها من الدول التي تتعرض لحصار مالي، يسفر فقدانا للمواد الأولية، وإفقاراً للطبقتين الوسطى والميسورة، اللتين كانتا تركزان في الإنفاق على التعليم وتأمين حياة كريمة.

أنباء سورية

«نستخدم قنوات منع النزاعات لمنع حدوث أي سوء تفاهم أو صدام عرضي»

«البنتاغون» عن الاشتباك مع الروس بسورية: «يعرفون أين نتواجد»

صورة أرشيفية لصبي سوري لاجئ أمام خيمة عائلته في مخيم مؤقت للاجئين والمهاجرين بجوار مخيم موريا في جزيرة ليسبوس اليونانية (رويترز)

وكالات: «نحرص على إبقاء التواصل مع الروس»، بهذا التنويه أكد المتحدث باسم البنتاغون، جوناثان هوفمان، موقف بلاده من أن العسكريين الأميركيين سيبقون في مواقعهم في سورية، وذلك على الرغم من منع قوات أميركية مرور آليات روسية، امس، من تل تمر شمال شرق سورية.

في التفاصيل، أوضح هوفمان في حديث لوكالة «نوفوستي»، حول تقارير أشارت إلى وقوع تبادل لإطلاق النار بين العسكريين الروس والأميركيين في سورية، أن بلاده لفتت الدول والقوى الأخرى المتواجدة في المنطقة إلى مواقع قواتها.كما أشار المسؤول إلى الحرص الأميركي على إبقاء الاتصال مع نظرائهم الروس، تجنبا لوقوع اشتباكات بين الجانبين. وأضاف أنها تستخدم قنوات منع النزاعات لمنع حدوث أي سوء تفاهم أو صدام عرضي.

فيما أعلن عن عدم امتلاكه معلومات عن أي تبادل لإطلاق النار. قائلا: «كل ما يمكنني قوله إننا نتواجد حيث كنا وإنهم يعلمون أين نتواجد». بدوره، أفاد نائب قائد عمليات التحالف الدولي ضد «داعش» بأن الاتصالات بين قادة المجموعتين العسكريتين الأميركية والروسية في سورية تجري أسبوعيا، ناهيك عن اتصالات شبه يومية تجري على المستويات الأدنى، موضحا ان الحديث يدور عن اتصالات بين ممثلي الطيران الحربي والقوات على الأرض، على حد سواء.

يذكر أن المبعوث الأميركي الخاص إلى سورية جيمس جيفري، كان تحدث الخميس، عن اعتراض لواء روسي في محيط مدينة منبج السورية قبل أكثر من عام.

وذكر الديبلوماسي الأميركي، الذي لم يكشف عن تفاصيل الحادث، أن الموضوع تمت تسويته بنجاح عبر ما سماها «قنوات عسكرية».

يشار إلى أن التنافس بين القوتين الروسية والأميركية على بسط النفوذ في سورية بات واضحا في الفترة الأخيرة، فحوادث اعتراض الدوريات الأميركية لنظيرتها الروسية تكرر كثيرا.

فقد اعترضت دورية أميركية منذ أيام مثيلتها روسية في قرية مصطفاوية التابعة لمنطقة ديريك بريف الحسكة، وذلك لمنعها من الوصول إلى معبر سيمالكا الحدودي.

كما اعترضت أيضا في 14 يناير إحدى الدوريات الأميركية دورية أخرى روسية ومنعتها من المرور عند مفرق حطين على الطريق الواصل بين مدينتي الحسكة والقامشلي والذي يؤدي إلى الطريق الدولي، ما أدى لوقوع مشادات كلامية بين الطرفين انتهت بعد عودة الدورية الروسية أدراجها ومنعها المسير على الطريق الدولي.

يذكر أنه وبعد انطلاق الاجتماع الـ14 للدول الضامنة لمسار أستانا حول سورية في ديسمبر الماضي بالعاصمة الكازاخية نور سلطان، وبمشاركة تركيا وروسيا وإيران والنظام السوري ووفد من المعارضة السورية، أعلن المبعوث الرئاسي الروسي إلى سورية ألكسندر لافرينتيف، أن المشاركين في لقاء أستانا يبحثون جميع القضايا المتعلقة بسورية، بما في ذلك التواجد الأميركي في المنطقة.

وقال لافرينتيف حينها: «أعتقد أننا على استعداد لمناقشة الوضع في جميع أنحاء سورية وبطبيعة الحال، مسألة التواجد الأميركي غير الشرعي الذي يهدف إلى استغلال موارد سورية الطبيعية».

في السياق ذاته، أعلن لافرينتيف أن الوضع في منطقة الدوريات الروسية ـ التركية المشتركة مستقر رغم وجود بعض الاستفزازات، حيث تحدث عن إمكانية تجاوز الصعوبات في عمل اللجنة الدستورية السورية.

وحتى اليوم، مازال الصراع قائما بين القوتين على الأراضي السورية، دون بريق أمل يذكر ليكشف إلى أي جهة ستميل كفة الميزان في ذلك البلد الغارق بالحرب منذ سنوات باتت طويلة.

في غضون ذلك، تتواصل عمليات النزوح من مدن وبلدات وقرى القطاع الغربي من الريف الحلبي على خلفية التصعيد الجديد للجيش السوري وحليفه الروسي المتواصل منذ 9 أيام، حيث ارتفع عدد المدنيين الذين أجبروا على النزوح منذ الأربعاء الـ15 الجاري، إلى نحو 84 ألف شخص، وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان.